



UN LIBRARY

DEC 11 1974

Distr.
GENERAL

A/9938
9 December 1974
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



UN/SA COLLECTION الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون
البتد من جدول الأعمال

حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد
الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،
والهروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد / ديتريش فون كيان (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٤ - ١ أولاً - مقدمة
٢	٩ - ٥ ثانياً - النظر في مشروع القرار
٥	١٠ ثالثاً - توصية اللجنة الثالثة

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها ٢٢٣٧ المنعقدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، أن تحيل الى اللجنة الثالثة البند ٥٨ من جدول الأعمال المعنون " حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : تقرير الأمين العام".
- ٢ - وبحثت اللجنة هذا البند في جلستها ٢١١٠ المنعقدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ويتضمن محضر الجلسة (A/C.3/SR.2110) آراء ممثلي الدول الأعضاء حول البند .
- ٣ - وكان أمام اللجنة تقرير للأمين العام (A/9720 and Add.1) يتضمن تقريرا عن مركز العهدين .
- ٤ - وقام مدير شعبة حقوق الانسان بتقديم البند في جلسة اللجنة ٢١١٠ .

ثانيا - النظر في مشروع القرار

- ٥ - وفي الجلسة ٢١١٠ المنعقدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر قدم ممثل الدانمرك مشروع القرار (A/C.3/L.2133/Rev.1) المقترح من اكوادور ، واوروغواي ، والدانمرك ، والسويد ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، ومدغشقر ، والنرويج . ونصه كما يلي :
- " ان الجمعية العامة ،
- " وقد أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،
- " وان تشير الى قرارها ٣١٤٢ (د-٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ،
- ولا سيما ما أعربت عنه من ايمانها بأن بد* نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع له ، سيرتفع كثيرا بمقدرة الأمم المتحدة على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وسيسهم في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،
- " وان تلاحظ مع التقدير أنه على أثر صدور ندائها انضمت عدة دول أعضاء إلى
- العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

"وإن تشير أيضا إلى قرارها ٣٠٦٠ (د-٢٨) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو القرار الذي دعت فيه الجمعية العامة ، في جولة أمور ، الدول التي لم تقم حتى الآن بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، إلى القيام بذلك ،

"ورغبة منها في المساعدة على الاسراع في عملية التصديق على هذه الصكوك ووضعها موضع التنفيذ ،

" ١ - توصي الدول الأعضاء بإيلاء اهتمام خاص لامكانيات التسجيل ، قدر المستطاع ، بالأجراءات الداخلية التي تؤدي إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

" ٢ - وتضرب عن أمليها في أن يوضع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، موضع التنفيذ في المستقبل القريب وقبل الدورة الثلاثين للجمعية العامة إذا أمكن ذلك ، وفي أن يتمكن المجتمع الدولي ، تبعاً لذلك ، من ممارسة دور أكثر فعالية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان ؛

" ٣ - وتطلب إلى الأمين العام ، عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٧٨٨ (د-٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣١٤٢ (د-٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، أن يعمد ، استناداً إلى تقارير الحكومات ، تقريراً يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة ، عن التقدم المحرز في التصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . "

٦ - وفي نفس الجلسة قبل مقدم مشروع القرار (A/C.3/L.2133/Rev.1) اقترحا شفويا من بلغاريا ونقحوا الفقرة الأولى من الديباجة باضافة اشارة الى الوثيقة A/9720 and Add.1 بعد كلمتي "الأمين العام" كما حذفوا كلمة "قرارها" في الفقرة الثانية من الديباجة واستعاضوا عنها بعبارة "قراريها" ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ و١ .

٧ - وفي الجلسة ذاتها قدم ممثل بلغاريا نيابة عن بلغاريا ، والجمهورية العربية السورية وقبرص مشروعات تعديلات (A/C.3/L.2142/Rev.1) على مشروع القرار المقترح وكانت التعديلات المقترحة بما يلي :

(أ) أن تضاف فقرة أولى جديدة الى المنطوق نصها :
" تقرر دعوة جميع الدول الى أن تصبح اطرافا في المهددين الدوليين الخاصين بحقوق
الانسان ؛ "

(ب) أن تحذف عبارة
" والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " في
الفقرة (ا) الحالية من المنطوق ؛

(ج) أن يستعاض في الفقرة ٢ الراهنة من المنطوق ، عن عبارة " تمكن المجتمع
الدولي من القيام بدور أفضل فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان " بما يلي : " تعزز احترام
حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتشجعه " ؛

(د) أن يستعاض ، في الفقرة ٣ الراهنة من المنطوق ، عن كلمة " تقارير " بكلمة
" رسائل " .

٨ -- وفي الجلسة ذاتها ، قبل مقدم مشروع القرار المنقح (A/C.3/L.2133/Rev.1) التعديلات الأولى والثالث والرابع الواردة في (A/C.3/L.2142/Rev.1) وبالنسبة للتعديل الأول صرح
مقدمو القرار بأن قبولهم للتعديل باعتبار فقرة ٤ جديدة من المنطوق ، يخضع للفهم التالي :

" من المفهوم لدى الجمعية العامة أن الأمين العام عند قيامه بواجباته الوظيفية
لا اتفاقية تتضمن نص " جميع الدول " ، سوف يتبع ممارسة الجمعية العامة في تطبيقها مثل
هذا النص ، وسوف يطلب ، كلما كان ذلك مستوصبا ، رأي الجمعية العامة قبل استلام
توقيع أو وثيقة تصديق أو انضمام . "

٩ -- وفي الجلسة ٢١١٠ اجرت اللجنة التصويت على النحو التالي :

(أ) رفضت اللجنة التعديل الثاني الوارد في A/C.3/L.2142/Rev.1 بالتصويت
بنداء الاسماء ب ٣٣ صوتا مقابل ٢٦ وامتناع ٥ عضوا عن التصويت ، وفقا للتفصيل التالي :

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، بلغاريا ، بوروندي ،
بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رومانيا ، سرى لانكا ، الصومال ،
العراق ، قبرص ، كوبا ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، النيجر ،
هنغاريا ، اليمن الديمقراطية .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية -- الاتحادية) ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، السويد ، شيلي ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنلندا ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالي ، مدغشقر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ، هوندوراس ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتصنون : الاردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايسران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بوتان ، بورما ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، عمان ، غامبيا ، فرنسا ، فنزويلا ، فولتا الحليا ، فيجي ، قطر ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، ليبيريا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، نيبال ، نيجيريا ، الهند ، يوغسلافيا ، اليونان .

(ب) ابقت اللجنة على الفقرة ٢ من المنطوق في A/C.3/L.2133/Rev.1 ب ٦٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣٤ عضوا عن التصويت ؛

(ج) اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح (A/C.3/L.2133/Rev.1) بصيغته المعدلة ب ١٠٢ صوت مقابل لا شيء وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة . (التالية ، مشروع القرار) .

ثالثا -- توصية اللجنة الثالثة

١ أوصت اللجنة الثالثة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي :

حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري
التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

ان الجمعية العامة ،

وقد أحاطت علما بتقرير الأمين العام (١) عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،
وان تشير الى قراراتها ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ و ٣١٤٢ (د-٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ولا سيما ما عربت عنه من ايمانها بأن بدء نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع له ، سيرتفع كثيرا بمقدرة الأمم المتحدة على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وسيسهم في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وان تلاحظ مع التقدير أنه على أثر صدور ندائها انضمت عدة دول أعضاء الى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٣٠٦٠ (د-٢٨) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو القرار الذي دعت فيه الجمعية العامة ، في جطة أمور ، الدول التي لم تقم حتى الآن بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الى القيام بذلك ،

ورغبة منها في المساعدة على الاسراع في عملية التصديق على هذه المعكوك ووضعها موضع التنفيذ .

١ - توصي الدول الأعضاء بايلاء اهتمام خاص لاكانيات التسجيل ، قدر المستطاع ، بالاجراءات الداخلية التي تؤدي الى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

٢ - وتعبّر عن أطمحها في أن يوضع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، موضع التنفيذ في المستقبل القريب وقبل الدورة الثلاثين للجمعية العامة اذا أمكن ذلك ، وفي أن تعزز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتشجعة تبعا لذلك ؛

- ٣ - وتطلب إلى الأمين العام ، عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٧٨٨ (د-٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣١٤٢ (د-٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، أن يعد ، استناداً إلى رسائل الحكومات ، تقريراً يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، عن التقدم المحرز في التصديق على المهددين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، والبروتوكول الاختياري، التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛
- ٤ - وتقرر دعوة جميع الدول إلى أن تصبح أطرافاً في المهددين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .
-